أكتوبر يشهد أول انخفاض شهري في سوق الائتمان

مدحت فاخوري

أظهرت النشرة الإحصائية النقدية الشهرية لبنك الكويت المركزي لشهر أكتوبر أمس ان سوق الائتمان على وجه العموم يشهد عزوفا، حيث انخفض رصيد التسهيلات البنكية المحلية بنسبة 0,8٪، ليبلغ 30,37 مليار دينار، مقارنة بـ 30,62 مليار دينار في سبتمبر الماضي، لأول مرة منذ يوليو الماضي، لكنه مازال يحقق نموا منذ بداية العام 4,9٪ نهاية أكتوبر، 5,4٪ على أساس سنوي.

قدمت البنوك تسهيلات شخصية جديدة بنحو 400,8 مليون دينار خلال شهر أكتوبر، لتمثل 29٪ من إجمالي التسهيلات الممنوحة للبنوك.

ويتضح النشاط في سوق الائتمان من حجم التسهيلات الجديدة في أكتوبر، البالغة 1,36 مليار دينار، منها 438 مليون دينار للقطاع العقاري و400,8 مليون دينار للتسهيلات الشخصية، و260,7 مليون دينار للتجارة، و62,2 مليون دينار للمؤسسات المالية غير المصرفية.

واستقرت ودائع البنوك خلال شهر أكتوبر عند 36,7 مليار دينار، لتحقق نموا بسيطا منذ بداية العام على 0,72٪، ما يشير إلى اتجاه السيولة للاستثمار في أصول أخرى لاسيما في العقار الذي يمثل 32٪ كحصة كبرى من اجمالي التسهيلات الممنوحة خلال شهر اكتوبر.

موجة جديدة من التراجعات الحادة تعصف بأسواق الخليج

نحو مليار دينار خسائر البورصة في 3 جلسات و100 سهم باللون الأحمر.. 20 منها بالحد الأدنى

شريف حمدي

تعرضت أسواق المال الخليجية لموجة جديدة من التراجعات الحادة على إثر تراجع العقود الآجلة لخام برنت إلى 65 دولارا للبرميل كأدنى مستوى منذ سبتمبر 2009. وأغلقت جميع الأسواق على تراجعات متفاوتة أمس، وكانت كالتالي:

- تصدر سوق دبي أسواق الخليج من حيث حدة الانخفاض بـ 142 نقطة بنسبة 3,5٪، وكانت خسائره خلال التعاملات 5,5٪ تقلصت قبل الإقفال.
- حل سوق مسقط في المرتبة الثانية بخسارته 205 نقاط تمثل 3,3٪.
- خسر السوق السعودي 200 نقطة تمثل 2,2٪.
- سوق قطر تراجع بـ 291 نقطة بنسبة 2,3٪.
- خسر سوق الكويت 130 نقطة بنسبة 2٪.
- تراجع سوق أبوظبي 94 نقطة بنسبة 2٪.
- سوق البحرين أقل الأسواق تراجعا نظرا لضعف النشاط بشكل عام محققا 4,8 نقاط خسائر بنسبة 0,03٪.

محليا، واصلت بورصة الكويت الخسائر الحادة على مستوى القيمة السوقية، حيث خسرت البورصة أمس قرابة 440 مليون دينار، ليصل إجمالي الخسائر في 3 جلسات متتالية نحو مليار دينار، ولأول مرة منذ نحو عامين هوت القيمة السوقية إلى ما دون 30 مليار دينار باستقرارها عند 29,6 مليار دينار، وبخسائر أمس ارتفعت نسبة الخسائر منذ بداية العام الحالي 4,7٪.

ورصدت «الأنباء» عدة أرقام ومؤشرات بعد نهاية جلسة أمس لها دلالتها على وضع السوق خلال الجلسات القليلة المقبلة ومنها:

- 0,7٪ هي النسبة المتبقية من مكاسب مؤشر كويت 15، أي أقل من 1٪ بعد أن كانت 13٪ خلال 2014.
- 1,4٪ خسائر إضافية للمؤشر الوزني بنهاية جلسة أمس، ليصل إجمالي الخسائر إلى 2,3٪ من بداية العام.
- 2٪ نسبة انخفاض المؤشر السعري ليصل الإجمالي منذ بداية 2014 إلى 13,4٪.
- 63٪ من السيولة اتجهت لأسهم كويت 15 التي غلب عليها البيع، وهو ما يعني أن الأسهم القيادية لم تعد الملاذ الآمن كما كانت في السابق.
- 100 سهم باللون الأحمر في جلسة أمس، نحو 20٪ منها أغلقت وهي معروضة بالحد الأدنى.
- 2 من أسهم البنوك كانت بالحد الأدنى، وهما «بوبيان» و«وربة».
- 6534 نقطة هو أدنى مستوى للمؤشر السعري منذ مارس 2013.

«بيتك»: أسواق الأسهم الخليجية ترد قرار أوبيك بانخفاض قوي

ذكر تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) أن جميع أسواق الأسهم الخليجية بدأت الأسبوع مسجلة انخفاضا قويا، في اليوم الذي صادف أيضا آخر أيام تداول شهر نوفمبر. فقد تراجعت مؤشرات الأسواق إلى أدنى مستوياتها في شهور في أول رد فعل بعد قرار أوبيك إبقاء الإنتاج دون تغيير بحدود 30 مليون برميل يوميا، في اجتماعهم يوم 27 نوفمبر. وكانت معظم الأسواق الخليجية قد تراجعت في أعقاب تراجع معظم القطاعات في أسواقها، لكنها عادت لتستقر في نهاية الأسبوع على خلفية الانتعاش في أسعار النفط مما شجع المستثمرين على إعادة الشراء منتهزين فرصة انخفاض الأسعار، وكان قد بلغ سعر خام برنت خلال الأسبوع أدنى مستوياته منذ خمس سنوات، (حول 70 دولاراً للبرميل في نهاية الأسبوع) ليدخل بذلك في أطول موجة هبوط له منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008، وهو ما انعكس سلبا على أداء جميع أسواق الأسهم الخليجية خلال الأسبوع.

وقال التقرير إنه في دول مجلس التعاون الخليجي، ينعكس انخفاض أسعار النفط بشكل مباشر على معنويات المستثمرين ويرجع ذلك بسبب صادرات النفط التي تشكل المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة للاقتصاد الخليجي، وتراجعه قد يؤدي إلى خفض ميزانيات المشتريات الحكومية، وإلغاء الدعم وتباطؤ مشاريع البناء الكبيرة أو إلغائها. وإذا حدث هذا بالفعل، فإن أرباح الشركات ستتأثر سلبا في جميع أنحاء المنطقة. إلا أنه من المفترض أن تكون دول الخليج المصدرة للنفط قد بنت لها احتياطيات كبيرة على مدى السنوات القليلة الماضية عندما وصل تداول سعر الخام إلى ما فوق 100 دولار.

كما أن أرباح منتجي البتروكيماويات ستكون الأكثر تضررا إذا وصل سعر النفط إلى 70 دولارا. في دول مجلس التعاون الخليجي ترتبط أسعار المنتجات البتروكيماوية ارتباطاً وثيقا بأسعار النفط حيث يشتري المنتجون الاقليميون المواد الخام بأسعار مدعمة مما يحقق لهم هوامش أرباح أفضل، لكن هذه الميزة تتضاءل مع تراجع أسعار النفط.

وستكون السوق السعودية الأكثر تضررا، حيث تشكل شركات البتروكيماويات نحو ثلث القيمة السوقية للسوق السعودي وهو أحد القطاعين الأكثر هيمنة في السوق بجانب قطاع الخدمات المصرفية.

في الكويت، لم تكن البورصة في حالة استثناء، فقد شهدت هبوطا قويا يوم الأحد حيث كان المستثمرون في حالة استعداد للبيع بمجرد افتتاح السوق، بهدف الهروب من الاتجاه النزولي المتوقع. في ذلك اليوم وحده، 30 نوفمبر، تراجع مؤشر السوق السعري بنسبة 3,35٪، وهو أكبر انخفاض يومي له منذ يوليو 2009 عندما فقد 3,64٪ من قيمته في يوم واحد، في حين انخفض مؤشر السوق الوزني إلى أدنى مستوى له في أكثر من عشرة شهور.

وبشكل عام انخفض إجمالي القيمة السوقية لأسواق الأسهم الخليجية السبعة مجتمعة بما نسبته 2,32٪ وصولا إلى 1,083,81 مليار دولار كما في 4 ديسمبر، مقارنة بما قيمته 1,109,60 مليار دولار المسجل في 27 نوفمبر 2014.

التركيت: دول الخليج مطالبة بإنشاء مجمعات «بتروكيماوية»

حمد التركيت

ناشد الرئيس التنفيذي السابق لشركة ايكويت للبتروكيماويات حمد التركيت قادة الخليج بإنشاء مجمعات للبتروكيماويات في الخليج وذلك لتعظيم القيمة المضافة لبرميل النفط. وذكر أن تقرير الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون أكد على أن دول الخليج تسعى لإنشاء المصافي المشتركة لتكرير النفط الخليجي بدلا من بيع النفط الخام وذلك في خطوة من شأنها رفع المردود المالي، مشيدا بالخطوة واعتبرها السير في الطريق الصحيح، مؤكدا على انه لو اتخذ قرارا مصاحبا لذلك بإنشاء مجمعات للبتروكيماويات مرتبطة بتلك المصافي لأصبح المردود المالي أعلى وأصبحت القيمة المضافة لبرميل النفط أضعاف مما تتطلع إليه دول الخليج بإنشاء المصافي المشتركة فقط. وذكر أن لدول الخليج تجربة ناجحة في إنشاء مجمعات للبتروكيماويات مشتركة مثل شركة الخليج للبتروكيماويات في مملكة البحرين وهو المشروع الوحيد التي تشارك فيها السعودية والكويت والبحرين.

بسم الله الرحمن الرحيم
إِن يَنصُرۡكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمۡۖ
صدق الله العظيم

عبدالله أحمد الشاهين

الرئيس التنفيذي الأسبق لشركة الصفاة للاستثمار
والعضو المنتدب الحالي لمجموعة ستيت القابضة «قطر»

يتقدم بالشكر اللائق والاحترام الواجب إلى القضاء الكويتي العادل الذي أنصفه وبرّأ ساحته في جميع درجات التقاضي في الاتهامات والادعاءات التي نسبها إليه بعض المسؤولين السابقين في شركة الصفاة للاستثمار، في القضية رقم ٢٠١٢/١٩ جنح عادية - ٢٠١١/٤٤٩ الصالحية المعروفة باسم قضية بيت الصفاة، وفي القضية رقم ٢٠١٢/٣٤٠٢ جنح عادية - ٢٠١١/٤٤٨ الصالحية المعروفة باسم قضية أوري مكس، وفي القضية رقم ٢٠١٣/٢٤٥ جنايات.

ويتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى مجلس إدارة شركة الصفاة للاستثمار برئاسة السيد / عبدالله حمد التركيت على إقامة الشركة حفل لتكريمه ورد اعتباره، ولتقدير جهوده وانجازاته طوال فترة عمله السابقة في الشركة.

كما يتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى المساهمين الكبار في شركة الصفاة للاستثمار على ثقتهم ودعمهم وانحيازهم للحق والحقيقة، وعلى رأسهم السيد / محمد علي النقي، والشيخ/ محمد بن سحيم آل ثاني، والسيد / لؤي الخرافي، والسيد / بدر الخرافي، والسيد / توفيق صلاح دياب، وشركة الاستثمارات الوطنية، وغيرهم من المساهمين.

عبدالله أحمد الشاهين

وَقُلۡ جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَزَهَقَ ٱلۡبَٰطِلُۚ إِنَّ ٱلۡبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقٗا ﴿٨١﴾